تصدر عن
معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
Institut des Finances Basil Fuleihan
الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

حديث المالية

النشرة الداخلية لوزارة المالية - تشرين الثاني 2018 - العدد 66

الموازنة... فوراً

مرة جديدة، تترك الأزمات السياسية في البلد آثاراً سلبية جداً على الاقتصاد وعلى الانتظام المالي الذي جهدت الوزارة، على مدى السنوات الأربع الأخيرة، لإعادة إرسائه عبر الموازنات إعداداً منذ العام 2014 وإقراراً للعامين 2017 و 2018 وجهوز مشروعها للعام 2019

واليوم فقد انتهت وزارة المالية من إعداد مشروع الموازنة العامة لسنة 2019 وأحالته على الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ولكن الأزمة السياسية التي شهدتها البلاد بعد الانتخابات النيابية، حالت دون أن يأخذ المشروع مساره الدستوريّ الطبيعيّ.

لقد احترمت الوزارة الموعد الدستوري، ورفعت الموازنة إلى مجلس الوزراء في نهاية شهر آب، لكن عدم قيام حكومة حال دون اقرار المشروع ورفعه الى مجلس النواب.

من غير الجائز اليوم، وقد عاد الانتظام إلى الموازنات والمالية العامة، ان نعود إلى الوضع السابق حين كانت فيه الموازنات غائبة.

من المفترض أن تكون الأولوية، مباشرة بعد تأليف الحكومة الجديدة، الشروع في مناقشة الموازنة وإقرارها ووضعها على مسارها الدستوري، ونعتقد أن الجميع يعي أهمية هذا الأمر، ويدرك مسؤوليته وضرورة عدم إضاعة المزيد من الوقت.

غير إن إقرار الموازنة ليس كافياً وحده، إذ يجب أن يترافق مع إقرار الخطة الاقتصادية، وإجراء الإصلاحات التي باتت ضرورة ملحّة، وإلّا، فستبقى مستلزمات النهوض ناقصة، وسيغرق لبنان أكثر فأكثر.

علي حسن خليل
وزير المالية

مالية عامة

تبادل المعلومات لغايات ضريبية: سرّ نجاحه... السريّة

جانب من الدورات التدريبية على تبادل المعلومات الضريبية

وقعت وزارة المالية، بتاريخ 2016/04/23, الطلب الرسمي لانتساب لبنان إلى المنتدى الدولي حول الشفافية وتبادل المعلومات لأغراض ضريبية والتزم لبنان بالتبادل التلقائي للمعلومات (اعتباراً من أيلول 2018) بالإضافة إلى التزامه بالمعايير الدولية لتبادل المعلومات بناء لطلب.

وبعد صدور القانون 2016/55 (تبادل المعلومات لغايات ضريبية) وتوقيع لبنان الاتفاقية المتعددة الأطراف للتعاون التقني في المجال الضريبي MAC في 12 أيار 2017 في باريس ودخولها حيز التنفيذ في 2017/09/01, أصبح بإمكان لبنان تبادل المعلومات بناء لطلب وفقاً للمعايير الدولية مع أكثر من 100 دولة، بما في ذلك المعلومات المصرفية.

وفي 12 أيار 2017 وقّع لبنان أيضاً اتفاقية التبادل التلقائي MCAA وأصبح ملزماً بموجبها بتبادل المعلومات بشكل تلقائي مع الدول التي أبدت رغبتها بالتبادل معه.

وبفضل الخطوات التي اتخذها والتشريعات التي أقرّها والاتفاقيات التي وقّعها، تمكّن لبنان من تجنب إدراجه على اللائحة السوداء في تموز 2017، في ضوء المرحلة الأولى للتقييم.

واليوم، يستعد لبنان للمرحلة الثانية من التقييم التي اطلقت في حزيران 2018 وقد أعدّ لبنان لهذا الغرض مجموعة نصوص تشريعية واتخذ عدداً من الإجراءات التي تهدف إلى ادخال مفهوم صاحب الحق الاقتصادي, ولتصويب النقاط التي لا تتلاءم مع المعايير, تفادياً لخطر إدراجه مجدداً في اللائحة السوداء. وسيقوم فريق التقييم بزيارة ميدانية للبنان في تشرين الثاني 2018, على أن تتم مناقشة التقرير المتعلق بلبنان في حزيران 2019.

التتمّة ص 2

Sms الموازنة
ص. 4 - 5

المعرفة المالية... أمرٌ واجب!
ص. 10

السريّة مطلوبة

ويفرض معيار التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ان يتبادل لبنان المعلومات المصرفية والمالية عن أشخاص غير مقيمين ضريبياً في لبنان لكنّهم مقيمون في الدول التي جرى التعاقد معها بموجب اتفاقية MCAA وبالمقابل يتلقى لبنان معلومات من هذه الدول عن أشخاص مقيمين ضريبياً في لبنان. وتتناول المعلومات التي يتم تبادلها الحسابات المصرفية والمالية المفتوحة لدى المؤسسات المالية في لبنان وبوالص تأمين الحياة مع استثمار المفتوحة لدى شركات التامين. ويتم تبادل المعلومات عن سنة معينة بشكل تلقائي، في مهلةٍ أقصاها أواخر أيلول من السنة التي تليها.

ما هي الاجراءات والتدابير المعتمدة في الوزارة والتي ترتبط بالمعلومات الضريبية؟

وتستلزم معايير الشفافية وتبادل المعلومات لأغراض ضريبية وجود آلية لتبادل المعلومات عند ورود طلب معلومات، وتوافر معلومات موثوق بها وصحيحة (على الأخص في ما يتعلق بالمعلومات المصرفية والملكية والمحاسبية) وصلاحية للحصول وإعطاء هذه المعلومات في سياق الإجابة على طلب معلومات في وقت مناسب. كذلك تستلزم احترام قواعد السرية التامة لتبادل المعلومات (إن بالنسبة للمعلومات المرسلة أو المعلومات المتلقاة).

دور موظّفي الإدارة الضريبية

من هنا، يبرز السؤال: ما هي حقوق الموظفين في الإدارة الضريبية وواجباتهم في ما يتعلق بالمعلومات الضريبية في ضوء التزامات لبنان في هذا السياق؟ وما هي الاجراءات والتدابير المعتمدة في الوزارة والتي ترتبط بالمعلومات الضريبية؟

يتمثل الإطار القانوني للإلتزام بالسرية المهنية في البند "تاسعا" من القانون 55 وينص على الآتي: "إن أي معلومات يتم تبادلها، سواء لقاء طلب او بشكل تلقائي مع السلطة المختصة وفقاً لأي اتفاقية أو وفقاً لهذا القانون، يتم التعامل معها على أنها سرية، وفقاً لأحكام المادة 25 من قانون الإجراءات الضريبية".

كذلك ثمة نصوص أخرى، منها المادة 25 من قانون الإجراءات الضريبية، والمادة 22 من المرسوم التطبيقي لقانون الإجراءات الضريبية، والمادة 579 من قانون العقوبات، والمادتان 54 و55 من نظام الموظفين، والمادة 25 من المرسوم الرقم 5883 - صادر في 1994/11/3 (النظام العام للاجراء).

ويوضح المختصون في وزارة المالية أن أسس أمان وسرية المعلومات في الوزارة هي الآتية:

- مركزية امان وسرية المعلومات في الإدارة الضريبية: ادارة مركزية لمخاطر امن المعلومات من خلال سياسات وإجراءات واضحة. وفي هذا الإطار، تم استحداث وظيفة Information security Officer (ISO) مهمتها تنسيق وتعزيز مختلف أوجه أمان وسرية المعلومات واقتراح السياسات والإجراءات والمعايير المتعلقة بأمان وسرية المعلومات. كذلك تم تأليف لجنة عليا لأمان وسرية المعلومات برئاسة مدير المالية العام. وصدرت عن مدير المالية العام مذكرات عدة تتعلق بأمان وسرية المعلومات، هي الآتية: تعميم مدير المالية العام رقم 3385/ص تاريخ 2016/8/20, وتعميم مدير المالية العام رقم 3387/ص تاريخ 2016/8/20, وتعميم مدير المالية العام رقم 3388/ص تاريخ 2016/8/20, ومذكرة مدير المالية العام رقم 2187 تاريخ 2017/6/9, ومذكرة مدير المالية العام رقم 2187 تاريخ 2017/6/9 (تابع). وتتم الاستعانة بخبرات شركة خاصة لوضع مهام ISO وإعداد السياسات والإجراءات المناسبة.
- تطوير سجل للمخاطر المرتبطة بالادارة الضريبية وبالمعلوماتية يتضمن تحديد للمخاطر التي تهدد أمان وسرية المعلومات بشكل مستمر وتصنيفها وتحديد أولوياتها وإدارتها، كما يتضمن احتمال حدوث كل خطر وأثره ونتائجه المالية. وفي هذا السياق، تم اعداد مستند اولي بالتنسيق مع رؤساء الدوائر والأقسام المعنية يتضمن المخاطر العملية التي تؤثر على أمان وسرية المعلومات إن على صعيد البرامج المستعملة أوعلى الصعيد الإداري، وتتم الاستعانة بخبرات شركة متخصصة للقيام بتقييم لمخاطر امن المعلومات وفق المعيار ISO27001 ولمساعدة الادارة على وضع سجل المخاطر.
- تدريب الموظفين على موضوع امان وسرية المعلومات بالنسبة للمخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والانظمة، والمتعلقة بمراكز العمل (المكاتب والادارات). وقد عمد معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي بالتعاون مع الإدارة الضريبية إلى تنظيم 15 ورشة عمل بمشاركة 1466 موظفاً ومتعاقداً من مديرية المالية العامة فضلاً عن لقاء مخصص للمديرين ورؤساء الماليات ورؤساء المصالح في هذا السياق. وقد تناولت ورش العمل أهمية أمان وسرية المعلومات بالنسبة لوزارة المالية وتحديداً للمسؤوليات في هذا الإطار.

من جهة أخرى، يجري العمل حالياً في الإدارة الضريبية على 3 مبادرات أخرى ضمن تعزيز الشفافية:

- التدقيق الداخلي كجزء من الاستراتيجيات والسياسات التي تعمل على تخفيف المخاطر، وتحسّن من فاعلية الضوابط المطبقة.
- التدقيق الخارجي بغية مراجعة قضايا أمن المعلومات في الإدارة الضريبية بشكل دوري.
- تنظيم عمل الإبلاغ عن الحوادث والمخالفات المرتبطة بأمن المعلومات وتوثيقها وكيفية متابعتها.

مشاركون في دورات تدريبية عن تبادل المعلومات

شؤون عقارية

المعرّاوي لـ"حديث المالية": قرارٌ يحققُ الشفافية ويتيحُ المحاسبة

للمعاملات العقارية... مهلٌ زمنية دقيقة للإنجاز

المعرّاوي محاضراً

عدد من المشاركات

في أحدث خطوة إصلاحية وتطويرية في أمانات السجل العقاري ودوائر المساحة، باتت للمعاملات مهل زمنية دقيقة يتم إنجازها ضمنها.

فقد أعلنت وزارة المال في آب الفائت عن قرار يتعلق بالمديرية العامة للشؤون العقارية ويتضمن تحديد المهل الزمنية لإنجاز المعاملات في أمانات السجل العقاري ودوائر المساحة، وذلك ضمن جداول تتضمن تحديداً دقيقاً للمهل الزمنية الدنيا والقصوى التي تستغرقها عملية الإنجاز.

وجاء في القرار، الذي حمل الرقم 20818، ما يلي "إن على موظف التسجيل في أمانة السجل العقاري فور تسجيل أي معاملة تسليم مقدمها إيصالا يتضمن رقم وتاريخ تسجيلها وعدد المستندات المرفقة بها وأنواعها".

على موظف التسجيل في أمانة السجل العقاري تسليم مقدّم المعاملة إيصالاً يتضمن رقم وتاريخ تسجيلها وعدد المستندات المرفقة بها وأنواعها

وأرفق القرار بجداول تفصيلية تحدد نوعية المعاملات المرتبطة بها، مع تحديد دقيق للمهل الزمنية الدنيا والقصوى التي تستغرقها عملية الإنجاز، وتراوحت بغالبيتها بين يوم وثلاثة أيام وفق مستلزماتها الإدارية والفنية إلى حد أقصى يصل إلى عشرة أيام في حالات الضم والإفراز وتعديلها والحقوق المختلفة، وشهر للبعض المحدود جدا منها المتعلق بالتخطيط وتعديل الإفراز والتنازل لمصلحة الأملاك العامة.

ويمكن للراغبين الاطلاع على تفاصيل الجداول كافة على الموقع الالكتروني www.lrc.gov.lb الخاص بالمديرية الشؤون العقارية ضمن خانة "نماذج وتقارير".

وقد أحال الوزير خليل نسخة عن القرار إلى التفتيش المركزي وإلى مجلس الخدمة المدنية لحسن سير ومراقبة تطبيق هذا القرار.

المعرّاوي

وأوضح المدير العام للشؤون العقارية جورج المعرّاوي أن هذا القرار "يشمل كل أنواع المعاملات العقارية من دون استثناء، اي أكثر من 80 نوعاً من المعاملات". وشدّد على أن القرار "يحقق الشفافية والوضوح، مما يساهم توفير خدمة أفضل للمواطن". واضاف: "لقد أصبح المواطن يعرف الحدّ الأدنى والحدّ الأقصى لمهلة إنجاز كل معاملة، وفي الوقت نفسه بات الموظف يعرف واجباته أكثر، واصبحت الإدارة قادرة على ان تتابع وتلاحق وتحاسب عند الضرورة". وشرح قائلاً: "هذه المهل هي بمثابة مرجع نعود إليه لمحاسبة الموظف إذا تأخر، أو لنوضح للمواطن أن معاملاته لا تزال ضمن المهلة المحددة".

ورش توحيد التطبيق

على صعيد آخر، أقيمت في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي سلسلة ورش عمل عن توحيد التطبيق بين أمناء السجل العقاري.

ومن أبرز ما انبثق عن ورش العمل هذه، قرار بعقد اجتماعات دورية لامناء السجل العقاري بغية التداول معهم في سير العمل وطرق تحسينه وتوحيد التطبيق في ما بينهم.

ومن اهم النقاط التي ستتم معالجتها وتوحيدها:

- طلب بدل عن ضائع.
- الوكالة غير القابلة للعزل.
- نظام الملكية المشتركة.
- تملّك غير اللبنانيين.
- بيع مال القاصر والتأمين على مال القاصر.
- عقود البيع.
- تجديد القيمة التأجيرية.
- حق الاستثمار.

مالية عامة

أعلمتهم على هواتفهم الخليوية بالرسوم والضرائب والإعفاءات

من وزارة المال إلى المكلّفين: منافع قانون الموازنة... في رسائل نصيّة

بعبارة "بإمكانك..."، وتوجهت إليه مباشرة بسؤال عن مهنته، أو بدعوة من مثل: "استفِد من..."، بشّرت وزارة المال كل مواطن، عبر رسائل نصيّة على هاتفه الخليوي، بتسوية ضريبية أو بخفض غرامات.

بين مرحّب ومتفاجئ ومستغرب، تراوحت مواقف المواطنين الذين تلقوا هذه الرسائل يومياً، خلال أيلول الفائت، ولكنّ الأكيد أنه أسلوب غير مسبوق في تواصُل وزارة المال مع المكلّفين، وأنه وسيلة فاعلة لتوضيح الإجراءات الجديدة وإيصالها بطريقة سريعة وواضحة ومبسّطة إليهم لكي يدركوا حقوقهم وواجباتهم.

هذه الرسائل النصيّة، التي تم إرسالها بالتعاون مع وزارة الاتصالات، بادرت إليها الوزارة حرصاً منها على إعلام المكلّفين بالضرائب والرسوم التي تحقّقها وتحصّلها مديرية المالية العامة. وتضمنت الرسائل ملخصاً عن النصوص القانونية التي صدرت بموجب قانون الموازنة العامة لعام 2018، والتي أتاحت للمكلّفين فرصة الإستفادة من عدد من المنافع ضمن مهل محددة. وتركت الوزارة لهؤلاء، عند حاجتهم إلى أي استيضاح بشأن كيفية الاستفادة من تلك المنافع، الإتصال على الرقم 1710 أو مبراجعة موقع الوزارة.

الوزارة أوضحت في بيان أن هذه الرسائل تهدف إلى "تذكير للمواطنين بواجباتهم عبر تسديد ما عليهم من رسوم وضرائب والإعفاءات التي يمكنهم الاستفادة منها بموجب قانون الموازنة وحتى لا يتحملوا لاحقاً أعباء المتابعة والغرامات". وفي الواقع، عملت وزارة المال على بناء علاقات الثقة مع المواطنين بشكل عام ومع المكلفين بالضرائب والرسوم بشكل خاص، ولهذه الغاية بادرت منذ سنوات عدة، لا سيما منذ بداية العام 2014، إلى محاولة الإستفادة من وسائل التواصل الإجتماعي لإبلاغ جميع المكلفين بواجباتهم وبحقوقهم، فعدّلت النماذج المعتمدة من قبلها بإضافة خانة خاصة بالبريد الإلكتروني للشخص الذي يتقدم بالنموذج، كما اعتمدت التصريح الإلكتروني للكثير من الضرائب (الضريبة على القيمة المضافة، ضريبة الأملاك المبنية عن العقار الذي تزيد إيراداته عن 20 مليون ليرة، ضريبة الرواتب والأجور المقدمة من أرباب العمل، تصاريح عدم مزاولة العمل، تصاريح الشخص الذي يعمل لدى أكثر من رب عمل، تصاريح ضريبة الدخل على أرباح شركات الأموال)، مما قلّل من أعباء المكلفين ومعاناتهم خصوصاً في الأيام التي تكون في نهاية مهل التصاريح.

وقد أرسلت الإدارة الضريبية في وزارة المالية إلى جميع المكلفين الذين يتوافر لديها بريدهم الإلكتروني، كل المواد الواردة في قانون موازنة العام 2018 والتي يمكنهم الإستفادة منها، وهي كثيرة جداً، ومن ثم أرسلت إليهم الإعلامات الخاصة بكل مادة.

ولكن تبين للإدارة أن بعضاً من المكلفين غيّر بريده الإلكتروني، وأن البعض آخر لا يهتم بالبريد الإلكتروني الذي يصله أو لا يقرأه.

لذلك، تمّ إعداد رسائل نصيّة والطلب من وزارة الإتصالات إرسالها لحاملي الهواتف الخليوية.

والرسائل النصيّة التي أرسلت إلى المكلفين المتعلقة بقانون موازنة العام 2018 تناولت ما يأتي:

- الإستفادة من مهلة إضافية تنتهي في 2018/10/20 للإعتراض على التكاليف غير المسددة بالكامل المتعلقة بضريبة الدخل وبالضريبة على القيمة المضافة التي تمّ تبليغها اعتباراً من 2009/1/1 والتي لم يتم الإعتراض عليها ضمن المهلة القانونية أو تم الإعتراض عليها ورفضت من حيث الشكل.
- تقسيط الضرائب المقتطعة عند المنبع والضريبة على القيمة المضافة لمدة ثلاث سنوات عن الفترات الضريبية لغاية 2016/12/31 ضمن مهلة تنتهي في 2018/10/20 شرط تسديد الدفعة الأولى البالغة 50% من قيمة الضرائب المقسطة ضمن المهلة ذاتها، تنفيذاً لأحكام المادة 25 من القانون.
- إجراء تسوية على التكاليف المتعلقة بالضريبة على الدخل عن السنوات 2012 وما قبل، وبالضريبة على القيمة المضافة عن كافة السنوات ولغاية 2016 ضمناً، المقدمة أمام لجان الإعتراضات والتي لم يتم البت بها لغاية 2018/4/19، على أن يتم تسديد 50% من الضرائب المعترض عليها فقط، ضمن مهلة تنتهي في 2018/8/20، وشرط أن يتم تسديد 25% من قيمة التسوية ضمن هذه المهلة، ويمكن تقسيط الرصيد على ثلاثة أقساط سنوية. ويستفيدون في هذه الحالة من إعفاء من كامل الغرامات تنفيذاً لأحكام المادة 32 من القانون. (وقد انتهت مدة الإستفادة من هذه المادة في 2018/8/20).

- تخفيض غرامات التحقق والتحصيل بنسبة 100% على المخالفة المتعلقة بعدم مسك السجلات المحاسبية من قبل مكلفي الربح المقدر والمخالفة المتعلقة بإصدار فواتير لا تتضمن نسبة الضريبة على القيمة المضافة أو عنوان مصدر الفاتورة أو عنوان أو الرقم الضريبي للشخص الذي صدرت الفاتورة لصالحه، شرط تسديد الضرائب والرسوم المترتبة تنفيذاً لأحكام المادة 17 من القانون. وتخفيض غرامات التحقق والتحصيل بنسبة 90% على كافة المخالفات الأخرى، شرط تسديد الضرائب والغرامات المخفضة.
- تنتهي مهلة الإستفادة من هذا التخفيض البالغ 100% أو 90%, في 2018/10/20. عدم توجب الضريبة على القيمة المضافة عن عمليات تأجير العقارات المبنية لغير غايات السكن التي لم يتم استيفاء تلك الضريبة من مستأجريها أو شاغليها في الحالتين التاليتين:
  - في حال كان أحد طرفي العقد من الطوائف أو الأشخاص المعنويين التابعين لها، أو من الإدارات العامة أو المؤسسات العامة أو البلديات أو اتحادات البلديات، لغاية نهاية الفصل الثاني من العام 2018 ضمناً وإذا كان الأشخاص الذين يمارسون تلك الأعمال وتوافرت لديهم شروط الخضوع للضريبة على القيمة المضافة بتاريخ 2018/6/30 فيتوجب عليهم التقدم بطلب تسجيل لدى مديرية الضريبة على القيمة المضافة في مهلة أقصاها 2018/8/31، وإلا اعتبروا مسجلين اعتباراً من 2018/7/1.
  - في سائر الحالات الأخرى، لغاية نهاية الفصل الثاني من العام 2014 ضمناً ويمكنهم أن يصرحوا ويسددوا الضريبة دون غرامات تحقق تحصيل، عن هذه العمليات عن الفترة اللاحقة لتاريخ 2014/6/30، ضمن مهلة أقصاها 2018/8/31، ومن لم يتسجل اعتبر مسجلاً حكماً ابتداءً من 2014/7/1، تنفيذاً لأحكام المادة 37 من القانون. (انتهت مهلة الإستفادة من هذه المادة في 2018/8/31).
- إعفاء المستخدمين والعمال الذين يشغلون في آنٍ واحد عملاً في عدة مؤسسات، أو الذين يمارسون في الوقت نفسه مهنة خاضعة للضريبة على الأرباح، من غرامات التأخير في تقديم التصريح ومن غرامات التأخر في تسديد الضريبة عن السنوات 2016 وما قبل، شرط أن يصرحوا ويسددوا الضرائب المتوجبة عليهم ضمن مهلة تنتهي في 2018/10/20، علماً أنه يمكنهم تقسيط تلك الضرائب دون فائدة على ثلاث سنوات شرط تسديد 25% من قيمتها ضمن مهلة 2018/10/20 وذلك تنفيذاً لأحكام المادة 24 من القانون.
- تخفيض 90% من غرامات الميكانيك ضمن مهلة تنتهي في 2018/10/20 تنفيذاً لأحكام المادة 19 من القانون.
- تخفيض غرامات التحقق والتحصيل بنسبة 90% ضمن مهلة تنتهي في 2018/10/20، تنفيذاً لأحكام المادة 17 من القانون.

أما بالنسبة إلى الإعفاءات والحوافز التي نص عليها قانون الموازنة، فشملت الرسائل النصية:

- تخفيض الغرامات المتوجبة على متأخرات أوامر التحصيل الواردة من الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات بنسبة 90% عملاً بأحكام المادة 18 من القانون التي تنتهي مهلتها في 2018/10/20.
- تخفيض الغرامات المتوجبة على متأخرات الرسوم البلدية عملاً بالمادة 20 من القانون التي تنتهي مهلتها في 2018/10/20.
- تخفيض الغرامات المتوجبة على متأخرات على المؤسسات السياحية عملاً بالمادة 21 من القانون التي تنتهي مهلتها في 2018/10/20.
- تخفيض الغرامات وزيادات التأخير المترتبة على متأخرات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي عملاً بالمادة 22 من القانون التي تنتهي مهلتها في 2018/10/20.
- رفع التنزيل الخاص لبعض دون السكن وتعديل الضريبة على الأملاك المبنية، المادتان 28 و 29.

ورشة عمل لماليّة البقاع عن رسم الانتقال

من الدورات التدريبية على رسم الانتقال

توجّه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي الى عاصمة البقاع زحلة لتنفيذ ورشة عمل حول رسم الانتقال للمصلحة المالية الاقليمية في البقاع.

هدفت ورشة العمل، التي شارك فيها 15 مراقباً ضرائب رئيسياً ومراقباً ضرائب من دائرتي الضرائب النوعية والاعتراض، الى تعزيز مهارات المشاركين لجهة احتساب الرسم وتكليفه واحتساب الغرامات التي يمكن أن تترتب على المكلّف مع الاطلاع على أبرز التعاميم والاجراءات الصادرة عن وزارة المال في هذا المجال.

وتولّى التدريب، رئيس دائرة رسم الانتقال هرمس بيتر. واستعرضت ورشة العمل للمعلومات والأحكام والتعاميم الأساسية المتعلقة برسم الانتقال، بما في ذلك ماهية الرسم والتركة، الأموال الخاضعة له والمعفاة منه. وتناولت الجلسات التدريبية آلية التصريح عن التركة، وأسس تخمينها، وكيفية احتساب الرسم وتكليفه والغرامات التي يمكن أن تترتب على المكلّف وصولاً إلى كيفية تحضير التقرير الذي يعلّل تكليف الرسم. كذلك ناقش المشاركون التحديات التي تواجههم في عملهم.

حايك لـ"حديث المالية": الشفافية هي العنصر الأهم لنجاح الـPPP

شراكة في التدريب على "الشراكة" PPP

من ورش العمل

من الدورات التدريبية

شدّد الامين العام للمجلس الاعلى للخصخصة والشراكة زياد حايك على أن "أهم عنصر لضمان نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) هو تطبيق الممارسات الفضلى التي نصّ عليها القانون وبالتحديد الشفافيّة".

وقال حايك في تصريح لـ"حديث المالية" إنّ "أهم ما يعترض الشراكة بين القطاعين عادة هو انعدام الثقة لدى المواطن بكيفيّة تلزيم مشاريع الشراكة وإذا ما كانت هذه المشاريع مدروسة وستطبّق بالطريقة الصحيحة، وبالتالي فالشفافيّة عنصر أساسي ولذلك نصّ قانون الشراكة على خمسة عناصر تؤمّن هذه الشفافيّة فيه".

واعتبر حايك أن "العنصر الثاني المهم هو توافر الخبرة لدى الدولة بكيفيّة التعامل مع القطاع الخاص في موضوع الشراكة، لجهة التمويل والهندسة القانونيّة، وهي عادة تكون خبرات غير متوافرة في الوزارات. لذلك، ليس فقط في لبنان إنّما في كل دول العالم اعتُمد أسلوب إنشاء وحدات متخصّصة تسمّى PPP Units تعمل مع الوزارات كي تستطيع إنجاز مشاريع الشراكة".

من هذا المنطلق، سعى معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي يدا بيد مع المجلس الاعلى للخصخصة والشراكة، منذ اقرار قانون تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في أيلول 2017، إلى تطوير الرأسمال البشري وبناء قدرات الادارات والمؤسسات العامة وردفها بالمعارف والخبرات اللازمة التي ستساندها في تصميمها وتنفيذها مشاريع الشراكة، وخصوصاً أن هذه المشاريع لا تزال، على الرغم من بعض التجارب، جديدة على الواقع اللبناني. وجاءت التوجهات الاستراتيجية التي انبثقت عن مؤتمر "سيدر" لدعم الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو، وتركيز هذا المؤتمر على دور القطاع الخاص وأهميته، لتعزز الحاجة إلى هذه الجهود المشتركة بين المعهد والمجلس.

نصّ قانون الشراكة على خمسة عناصر تؤمّن الشفافيّة فيه

وفي هذا الاطار، تم في النصف الاول من عام 2018 تنفيذ تجربتين ناجحتين ومفيدتين، أولهما مشروع تدريبي مع المعهد العربي للتخطيط، شارك فيه 37 موظفاً من الإدارة العامة اللبنانية، تناول مفهوم الشراكة وعرّف بنوعية المشاريع المشتركة وخصائصها، واستعرض بعض التجارب الدولية. أما التجربة الثانية، التي استفاد منها 72 موظفاً من 47 ادارة ومؤسسة عامة، فكانت عبارة عن سلسلة ورش عمل حول ما يجب ان يعرفه الموظف عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، نفذت بالشراكة مع المجلس الاعلى للخصخصة والشراكة. وتم خلال ورش العمل هذه شرح المبادئ العامة التي ترعى الشراكة وأهميتها وأثرها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. واعتمد البرنامج على عروض توضيحية ونقاش واعمال تطبيقية.

وفي تموز الفائت، أقيم لقاء للمديرين العامين مع الأمين العام للمجلس الاعلى للخصخصة والشراكة، حول تناول أهمية القانون وأبعاده الاقتصادية والتنموية ومسار عقود الشراكة والمتطلبات التي تقع على عاتق الإدارة فضلاً عن السُبل الـمُفضلى لإطلاق عجلة المشاريع داخل الإدارات. واختُتم اللقاء باستمارة الكترونية لتحديد الحاجات التدريبية حول مواضيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

كما جرى استكمال الانشطة التدريبية في هذا المجال من خلال تنظيم دورتين تدريبيتين تناولت الأولى المبادئ القانونية الرئيسية التي ترعى نجاح عقود الشراكة مع القطاع الخاص لاسيّما المنهجية المتّبعة لاختيار عقود FIDIC في مشاريع الشراكة وذلك بالتعاون مع المجلس الاعلى للخصخصة وشركة المحاماة والاستشارات القانونية العالمية CMS أمّا الدورة الثانية فتناولت موضوع دراسة الجدوى الاقتصادية لمشاريع الشراكة والتمرس في تطبيقها بالتعاون مع شركة التدقيق والاستشارات العالمية KPMG.

مبادرة

أطلقها معهد باسل فليحان في تموز وتستمر إلى تشرين الثاني

اللقاءات الشهرية للمسؤولين الماليين في المؤسسات العامة: مساحة لمناقشة التحديات وعرض التجارب الجيّدة

من اللقاء

جانب من المشاركين

تحت سقف معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، يلتقي مرة كل شهر المسؤولون الماليون في المؤسسات العامة، في مبادرة أطلقها المعهد قبل ثلاثة أشهر وتهدف إلى الاطلاع على هواجس المسؤولين وعرض التجارب الجيدة في ما بينهم ومناقشة التحديات التي تواجههم في مهنتهم في مواضيع مالية محددة. يمتدّ كل لقاء على فترة ثلاث ساعات، ويتضمّن مداخلتين أو ثلاثاً مدة كل منها عشر دقائق، حول موضوع أو تجربة محددة، يقدّمها مشارك من إدارة محددة. ويلي العرض أسئلة ونقاش بين الحاضرين وتبادل الآراء والتجارب وصولاً إلى إصدار توصيات محددة و/أو إلى استخلاص الدروس المستفادة.

ثلاث لقاءات

انطلقت هذه التجربة بنجاح في 26 تموز 2018، حيث تمّ خلال اللقاء الأول تعارف وتحديد لل مشكلات والتحديات التي تواجه المسؤولين الماليين في إدارة المال العام، وعن النقاط التي يرونها أولوية للنقاش في اللقاءات المقبلة. أما اللقاء الثاني، فعُقِد في 6 أيلول، وتناول مكننة الانظمة المحاسبية، وخصوصاً لجهة المواءمة بين الانظمة المرعية الاجراء وتحديث الانظمة، وعُرِضَت خلال اللقاء تجارب مصلحة الابحاث الزراعية ومجلس الجنوب ومعهد باسل فليحان. وتناول اللقاء الثالث في 27 أيلول، موضوع اشتراكات الضمان الاجتماعي والضريبة على الرواتب والأجور. باختصار، تشكّل اللقاءات الشهرية للمسؤولين الماليين في المؤسسات العامة مبادرة مهمة ومفيدة، وخصوصاً أن مسألة تنمية قدرات المسؤولين الماليين، كانت ولا تزال أساساً في تطبيق المعايير العالميّة للشفافية الماليّة وتحقيق القيمة الفضلى من إنفاق المال العام في كل إدارة.

تبادل خبرات

أبرز النقاط التي وردت في اللقاءات

1. على مستوى مكننة الشؤون المحاسبية في المؤسسات العامة: إن تصميم وتطوير النظام المحاسبي الإلكتروني يعتمد على تجارب فردية يلبّي من خلالها حاجات المؤسسة ويراعي أنظمتها الإداريّة والماليّة الداخلية دون مراعاة لمتطلبات إدارة المال العام والمعايير الدولية. كما تبيّن أيضاً ان الأنظمة المحاسبية الإلكترونية لا تسمح بتدوين وباحتساب قطع الحساب وحساب المهمّة والتقارير المطلوبة من قبل الوزارة الكترونياً؛ فقطع الحساب لا يزال يصدر بطريقة يدوية في مجمل المؤسسات العامّة منها تلك التي قامت بمكننة إجراءاتها الماليّة مما يتطلّب جهداً كبيراً لإنجازه ويؤثر على صحة المعلومات ودقتها.

2. في مجال الضريبة على الرواتب والاجور واشتراكات الضمان الاجتماعي: أثار المشاركون أهمية الجهود التي بذلتها وزارة المالية في مجال مكننة التصاريح الدورية والتصاريح السنوية لما لها من أثر ايجابي على تسهيل العمل. وتناول النقاش بعض الاختلافات في التطبيق لاسيّما فيما يتعلّق بالأنشطة الخاضعة وتلك المعفاة من الضريبة كالمنح وبدلات النقل والإنتقال والتعويضات والتأمين وغيرها إضافة إلى مبدأ التسوية والاشتراكات والتنزيل العائلي بحسب قانون الضمان الاجتماعي.

مقابلة

وزير التخطيط المصري السابق وصفها بأنها "من أهم المصادر التي يرتكز عليها صنّاع القرار"

أشرف العربي: الموضوعية وبناء الكوادر البشرية أهم متطلبات إعداد التقارير الاقتصادية وتحليلها

الدكتور أشرف العربي

شدّد مستشار في المعهد العربي للتخطيط وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري المصري السابق الدكتور أشرف العربي في مقابلة مع "حديث المالية" خلال وجوده في بيروت في أيلول الفائت، على أن الموضوعية وبناء الكوادر البشريّة هما أهمّ متطلبات تحليل التقارير الاقتصادية الدولية، وإعداد التقارير الوطنيّة.

وقال العربي الذي أدار برنامجاً تدريبياً بعنوان "إعداد وتحليل التقارير الاقتصادية"، نظّمه المعهد العربي للتخطيط في الكويت لصالح معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، إنّ هذه التقارير "باتت من أهم المصادر التي يرتكز عليها صنّاع القرار على المستوى الاقتصادي وعلى مستوى التنمية".

وهنا نصّ المقابلة مع الدكتور العربي، الذي كان وزيراً للتخطيط والتعاون الدولي في مصر اعتباراً من آب 2012، ثم وزيراً للتخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري حتى شباط 2017.

التقارير الاقتصادية الدولية أداة تساهم في توجيه عمل الباحثين وراسمي السياسات ومُعدي الخطط الاقتصادية والعاملين في المؤسسات الاقتصادية المحلية والدولية. ما هي أنواعها، وما هي أهميتها على مستوى اتخاذ القرار، وما هي علاقتها بالتقارير الوطنية حول النمو والاستثمار والبطالة والفقر وغيرها؟

التقارير ليست قديمة جداً، بل بدأ إصدارها في سبعينات القرن الفائت، وكان أولّها تقارير البنك الدولي الخاصة بالتنمية في العالم وتقرير التنافسيّة العالمي الذي بدأ يظهر عام 1979. ومنذ التسعينات بدأت تظهر تقارير التنمية البشريّة عن الأمم المتّحدة ومن ثمّ في عام 2002-2003 بدأت تصدر تقارير "سهولة ممارسة الأعمال" الخاصة بالبنك الدولي، بالإضافة إلى تقارير المادة 4 من الاتفاقيّة الخاصة بـ"صندوق النقد الدولي" والتي يصدرها على مستوى كل دولة عبر زيارة خبرائه الدولة المعنيّة لدرس أهم المؤشّرات الاقتصاديّة الكلّيّة فيها. واليوم، بات عدد كبير من هذه التقارير دوريّاً ومنتظماً. وقد اكتسبت زخماً واهتماماً كبيرين في الآونة الأخيرة وباتت من أهم المصادر التي يرتكز عليها صنّاع القرار على المستوى الاقتصادي وعلى مستوى التنمية بشكل عام، إذ تتيح تقييم الوضع الحالي للدولة عبر مختلف المؤشّرات، ووضعها النسبي بالمقارنة مع بقية دول المنطقة والعالم. وتسمح هذه التقارير بمعرفة نقاط قوّة الدولة ونقاط ضعفها، مما يمكّن متّخذي القرار على كل المستويات من اتّخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين الوضع.

مع اختلاف التقارير الاقتصادية الدولية وتنوّع منهجيات إعدادها، ما هي التحديات التي تواجه الحكومات لجهة قراءة هذه التقارير وتحليلها والاعتماد عليها كمصدر للمعلومات والبيانات لبلورة السياسات العامة؟

من أهم التحديات ضرورة توافُر وعي كافٍ بأهميّة هذه التقارير، ووجود ضعف أحياناً في الكوادر البشريّة للأجهزة الإداريّة في مختلف الحكومات العربيّة، مما يجعلها غير قادرة على قراءة هذه التقارير وتحليلها وإعدادها، وهنا تكمن أهميّة برامج التدريب التي يقيمها "المعهد العربي للتخطيط" بهدف توعية متّخذي القرار على مختلف المستويات والعاملين في الأجهزة الحكوميّة في الدول العربيّة بأهميّة هذه التقارير وبالتالي بناء الكوادر البشريّة القادرة على إعدادها وتحليلها، واستنتاج التوصيات والسياسات المطلوب اتّباعُها.

التحدي الثاني هو التحلّي بالموضوعيّة في تحليل هذه التقارير، والابتعاد عن التحيّزات. فالتعاطي مع هذه التقارير وفق موقف مسبق قد ينعكس على الحياديّة في قراءتها، مما يجعل متخذ القرار يرفض المؤشّرات والتوصيات التي يمكن أن يكون كثير منها مهماً جداً ويجب الأخذ به.

هل تنصح بوجود جهاز معيّن للتعامل مع هذه التقارير؟

ثمّة دول عربيّة كثيرة بدأت تنشئ لجاناً وزاريّة مهمّتها التركيز بشكل كبير على تنسيق الجهود الحكوميّة والداخليّة لتحسين ترتيب الدولة في المؤشّرات المختلفة ومن بينها تحديداً مؤشّرات التنافسيّة ومؤشّرات سهولة ممارسة الأعمال. وهذه اللجان تهتم بتحسين ترتيب الدولة كون ذلك عاملاً حاسماً جداً في جذب الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة وهذا أمر ضروري للتنمية والنمو الاقتصادي.

من البرنامج الذي أحياه الدكتور العربي في معهد باسل فليحان

كيف تساهم المؤسسات البحثية والاستشارية الاقليمية، كالمعهد العربي للتخطيط، في إعداد الدراسات الاقتصادية والتنموية حول المنطقة العربية؟ أيّة منهجيات تعتمدون، وما هي تحديات العمل مع الحكومات العربية لجهة اعتماد توصيات هذه التقارير؟

في "المعهد العربي للتخطيط" لدينا ثلاثة أنشطة رئيسيّة هي الاستشارات والتدريب والأبحاث، ونعدّ برامج تدريبيّة سواء في مقر المعهد في الكويت أو بناء على طلب الدول العربيّة. وبالإضافة إلى نشاط الأبحاث لدينا مجلّة دوريّة وتقرير عن التنمية العربيّة، هو من أهم التقارير التي تصدر على المستوى العربي حالياً. وهذه التقارير والدراسات تستفيد من المنهجيات المتعارف عليها دولياً، وتحاول أن تتطوّر وأن تراعي خصوصيّة المنطقة العربيّة ودولها.

وبالتالي، دورنا هو إعطاء استشارات للحكومات العربيّة في المجالات المتعلّقة بالاقتصاد والتنمية بمفهومها الشامل والمستدام وإعداد البرامج التدريبيّة وأيضاً إعداد الدرسات والأبحاث التي تساعد في تنمية الوعي ورفع كفاءة المتخصّصين في المجالات الاقتصاديّة والتنمية بشكل عام.

مع أجندة الأمم المتحدة 2030 حول أهداف التنمية المستدامة، هل برأيكم تساهم التقارير الطوعية الصادرة عن البلدان النامية VNR (مثل مصر ولبنان عام 2018) في تحقيق هذه الأهداف على المستوى الوطني؟ أي آلية وطنية يمكن اعتمادها لتطوير محتوى التقارير بالاعتماد على مؤشرات واضحة وشاملة؟

مطلوب من كل دولة أن تضع أجندة التنمية الخاصة بها وأن تكون متّسقة مع هذه الأجندة الدوليّة. ثمة نقطة ضعف واضحة في كل خطط واستراتيجيات وأجندات التنمية في دولنا العربيّة هي فكرة المتابعة وتقييم الأداء وتصحيح المسار بشكل دوري، ومن هنا تأتي أهميّة تقارير الـVNR والمتابعة الطوعيّة فهي تركّز على مؤشّرات القياس المتّفق عليها دولياً على مستوى كل مؤشّر وهدف من الأهداف الـ17. فالمهم أن تتوافر قاعدة بيانات وكوادر بشريّة تتابع وتقيّم وتخرج بتوصيات في سياسات محدّدة وإجراءات محدّدة لتحسين الأداء وسرعة الإنجاز في مجال من المجالات المستهدف الوصول إليها. وعلينا أن نشجّع الأجهزة الإحصائيّة في دولنا على أن تتواءم مع الاحتياجات لأنّ ثمة حاجات كثيرة جداً كالبيانات والمؤشّرات والمسوح الميدانيّة. والمطلوب الانتظام في إصدار البيانات وشفافيّة أكثر في إتاحة البيانات والمؤشّرات للمجتمع كلّه. والبوادر تؤكّد أنّ ثمّة اهتماماً كبيراً من الدول العربيّة بإعداد هذه التقارير وتحقيق الأهداف بشكل عام.

إعادة اعتماد معهد باسل فليحان مقراً لمركز التدريب الإقليمي لمنظمة الجمارك العالمية

بساط تتوسط العرفاوي والعميد طفيلي خلال اختتام ورشة العمل

من اختتام الورشة

أعلِنَ عن إعادة اعتماد معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي - وزارة المال، مركز تدريب اقليمياً لمنظمة الجمارك العالمية، بالتعاون مع ادارة الجمارك اللبنانية.

وأعلن رئيس المجلس الاعلى للجمارك العميد أسعد طفيلي إطلاق العمل بالمركز، في كلمة ألقاها خلال اختتام ورشة عمل عن" قياس زمن الافراج عن البضائع"، نُظمت بالتعاون مع ادارة الجمارك والمنظمة العالمية، وضمّت 27 مشاركا من ادارة الجمارك ومن ثماني ادارات ومؤسسات عامة لبنانية. وحضر اختتام الورشة مديرتطوير اقليم شمال افريقيا والشرق الادنى والاوسط في منظمة الجمارك العالمية مراد العرفاوي، والمدير العام للجمارك اللبنانية بدري ضاهر.

واملت رئيسة المعهد لمياء مبيض بساط في "تطوير السياسات التدريبية الجمركية" من خلال المركز بالتعاون مع ادارة الجمارك اللبنانية، مذكّرة بالتعاون التدريبي بين المعهد والجمارك منذ العام 1996.

شباب

المعرفة المالية... أمرٌ واجب!

اهتمام شبابيّ

تلاميذ يلعبون... ويتثقفون

أصبح تحسين المعرفة المالية، بحسب الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أنجيل غوريا، "وسيلة أساسية نحو المزيد من الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والمالي وجزءاً لا يتجزأ من الإصلاح المالي لمنع حدوث أزمات مستقبلية".

ولكن ما هي المعرفة المالية وما أهميتها وكيف يمكننا تعميمها لتترسخ في أذهان الجيل الصاعد؟

عرّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "المعرفة المالية" بأنها "مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات والمواقف والسلوكيات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية سليمة وتحقيق الرفاهية المالية الفردية كهدف أساسي". على وجه التحديد وباختصار، هي المهارات التي تساعد الفرد على اتخاذ القرارات الصحيحة عند استخدام موارده المالية.

مع التطوّر والتغيير الدائم والمستمر لمجتمعاتنا، لم يعد صانعو السياسات العامة والمجتمع المدني يشدّدون فقط على أهمية معرفة الكتابة والقراءة وإتقانهما، وهما أصبحتا تقريباً بمتناول الجميع، بل يسلطون الضوء على وجوب اقتناء معارف مختلفة ومن ضمنها المعرفة المالية بشكل خاص.

ومع أن تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مفهوم "المعرفة المالية" محصور بالمستوى الفرديّ، إلا أن هذه المعرفة تشمل أيضاً المستوى الوطني، بمعنى أنها تضّم مفاهيم عدّة ومن ضمنها الماليّة العامة وإدارتها، والموازنة العامة، والضرائب على أنواعها، وغيرها.

المعرفة المالية تساعد على تثقيف الشباب حول شؤون إدارة المال العام والخاص

لذلك، يمكن اعتبار "المعرفة المالية" أداة تعزّز ليس فقط الفرد على المستوى الشخصي، بل الوطن بمجمله، كونها تتيح للفرد تعّلم:

- إدارة الأموال اليومية (تحديد الاحتياجات، وتغطية النفقات، ووضع الموازنة، والإنفاق، وإدارة المخاطر، وإدارة الديون...).
- التخطيط للمستقبل (الادّخار والشراء والتأمين والاستثمار للتقاعد وتنويع الموجودات...).
- المواطَنة والمالية العامة (فهم الضرائب وتعويضات الخدمة وموازنة الحكومة، وما الى ذلك).

قد يعتقد البعض أن ليس من الضروريّ تعلّم هذه المفاهيم في سن مبكرة بدءاً من مقاعد الدراسة، على اعتبار أن الحياة المهنية والتمرّس المهني أجدر بتعليم الفرد ما يعتبره الكثيرون مهارات حياتية. ولكن، في الحقيقة، تُظهر الدراسات والأبحاث أن اقتران التجربة والتمرّس بالدراسة والتعلّم يحسّن من قدرة الأفراد على استيعاب هذه المفاهيم وإتقان المهارات المرتبطة بها. هنا تظهر أهمية دور المدرسة في بناء أجيال قادرة على مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والمالية.

ولكنّ دمج التعليم الماليّ في المناهج الدراسية هو إجراء طويل وصعب لأنه يستدعي اتخاذ قرارات على مستوى السياسات والتوجهات العامة وتبنّيه من قبل صانعي القرار حتى يتمكّن هذا الدمج من دخول حيّز التنفيذ. كيف يمكننا إذاً الوصول إلى مجتمع خالٍ من الأميّة المالية إذا لم يتمّ بعد تضمين المناهج الدراسية التعليم المالي؟ ثمة طرق عدة متوافرة، ولكن أهمّها اللجوء إلى ما يوازي التعليم الأكاديميّ، وهي البرامج التدريبية التي يتميز بها خصوصاً معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. ويُصدر المعهد كذلك أدلّة المواطن من ضمن "سلسلة التوعية الماليّة والضريبيّة"، فضلاً عن سلسلة برامج اقتصادية وتنموية ومبادرات خاصة بالشباب اللّبناني، بالإضافة إلى إنتاج كتيّبات مختلفة وأدوات تثقيفيّة منها كتيّب "ليش مندفع ضرايب" و"اللبنانيون والمال" ولعبة "The Game of Flouss"، وإعداد أفلام تثقيفية قصيرة ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعيّ.

أخيراً، إن المعرفة المالية هي بالفعل أمر واجب وعلى كل فرد السعي إلى اكتسابها، كونها تساعد على تثقيف الشباب حول شؤون إدارة المال العام والخاص على نحو يتيح لهم اتخاذ القرارات الرشيدة في الأوضاع التي يواجهونها اليوم أو في التخطيط للمستقبل. كذلك تتيح لهم التعاطي الإيجابي والبنّاء مع المؤسسات المالية الخاصة والهيئات الحكومية وتعزز المؤسسات الديمقراطية.

اختتام برنامج تعزيز قدرات قوى الامن في إدارة المال العام

صورة تذكارية

تقييم الدورات

في إطار برنامج تعزيز قدرات قوى الامن الداخلي في إدارة المال العام الذي باشر في تنفيذه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي مطلع هذا العام، أقيم حفل توزيع إفادات المشاركة على 15 ضابطاً ورتيباً تابعوا دورة "الشراء العام - مستوى متقدم" وهي آخر دورة تدريبية من البرنامج.

وتسلّم المشاركون إفادات المشاركة من رئيسة المعهد السيدة لمياء المبيض بساط الى جانب رئيس وحدة الادارة المركزية في قوى الامن الداخلي العميد سعيد فواز.

تجدر الاشارة الى أنّ مسار التعاون بين المديرية العامة لقوى الامن الداخلي والمعهد كان قد بدأ في آب 2017 حيث عُقِدَت أول جلسة لبحث أطر التعاون لبناء القدرات في إدارة المال العام واستكملت في كانون الثاني 2018 حيث نظّم المعهد ورشة عمل تفصيلية لتحديد الحاجات التدريبية واستخلاص الأولويات وصولا الى اقتراح مخطط تدريب تفصيلي.

وتضمّن البرنامج ستّ دورات تدريبية شملت مواضيع متخصصة في المالية العامة، وإعداد وتنفيذ الموازنة، واشتراكات الضمان الاجتماعي والضريبة على الرواتب والاجور إضافة الى الشراء العام في المستويين العام والمتقدم.

وعبّر المشاركون في ختام التدريب عن أهمية هذه الدورات وضرورة استكمالها بدورات أكثر تخصصية.

برامج اللغات... إلى ماليات المناطق أيضاً

من الدورات

اهتمام

يحرص معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي - وزارة المال على إدراج سلسلة من برامج اللغات في روزنامته السنوية. وتتيح هذه البرامج الفرصة أمام الموظفين والعاملين في وزارة المال لإتقان لغة أجنبيّة واحدة على الأقل، سواء أكانت الإنكليزيّة أو الفرنسيّة، مما يساعدهم في الاطلاع على التقارير المتخصّصة وتمثيل الإدارة في الخارج ومواكبة المستجدّات العالمية.

الى جانب الدورات التي نظّمت في مقرّ المعهد في بيروت، لبّى المعهد طلبات التدريب الواردة من المناطق لاسيما من ماليات النبطية وزحلة.

أبطال الوزارة

مراقب الضرائب أيمن حوماني يخطف فضّية رفع الأثقال في الألعاب الآسيويّة

يرفع علم لبنان

حقق مراقب الضرائب بدائرة الاعتراضات في مالية النبطية الزميل أيمن أنيس حوماني إنجازاً رياضياً جديداً للبنان ضمن دورة الالعاب الاسيوية في بينانغ (ماليزيا)، إذ أحرز الميدالية الفضية للماسترز في رفع الاثقال خلال الدورة التي جرت من 7 إلى 15 أيلول.

وشارك الربّاع الدولي اللبنانيّ عن وزن 105 كلغ ضمن الفئة العمرية 35-39 سنة, ورفع ما مجموعه 251 كيلوغراماً. مبروك للزميل البطل!

تجربتي في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

بقلم دانة البطل

بعيدا من المجاملة والتملّق، كانت تجربتي في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي مثمرة، وزادتني معرفةً وثقافةً. وقد كنت بحاجة إلى هذه التجربة في مؤسسة عريقة تحمل اسم أحد اهم اقتصاديي بلدي العزيز، ألا وهو الشهيد باسل فليحان، وخصوصاً بعد تخرجي من كلية الحقوق في جامعة تعتبر من اهم الجامعات في الشرق الاوسط، هي جامعة القديس يوسف. لم اكن اتوقع ان تكون اجواء هذه التجربة بهذه السلاسة، لكنّ القيّمين على المعهد والعاملين فيه، اشعروني بأني صديقة قديمة لهم، وكأني جزء لا يتجزأ من فريق عمل هذه المؤسسة. فقد احاطوني برعايتهم واهتمامهم، ووضعوني في مرتبة لا تقل اهمية عن ذوي الخبرة فيهم. كذلك أولوني ثقتهم، انا المتخرجة حديثا، بالاضافة الى انهم اوكلوا إليّ مهمات، عملتُ جاهدة على ان اكون على قدر المسؤولية التي تُرتّبها. لم تكن تجربتي التي قضيتها في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي رحلة صيف واستجمام بل عملاً دؤوباً سررت به وافادني على المستوى المهني والشخصي. ولا شكّ في أن تجربة كهذه لا بد منها لمستقبل مهني وعملي ناجح, لذلك، أودّ أن أعبّر عن كل الشكر والتقدير والاحترام للذين ساهموا في وضع اللبنة الاساسية في حياتي المهنية.

حياة الوزارة

زواج

مبروك لمايا بصيبص زميلتنا في المعهد المالي على زواجها بسامر نوفل في 15 تموز 2018.

مبروك أيضاً لزميلنا اسكندر البستاني، خبير اقتصادي في المعهد المالي الذي عقد قرينه مع نتالي حبيقه في 8 أيلول 2018.

ولادات

رُزقت مراقبة الضرائب في دائرة الإلتزام الضريبي في المصلحة الماليّة الإقليمية بمحافظة جبل لبنان الزميلة ديزي أبو صالح وزوجها طانيوس نصّار، مولودةً أنثى سمّياها ديور.

رزقت المراقبة الرئيسية في دائرة خدمات المكلفين في مالية محافظة جبل لبنان جانيت بجاني مولودة انثى سمّتها كريستينا.

نشرة صادرة عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

الإشراف العام: لمياء المبيّض بساط
رئيس التحرير: باسم الحاج
شارك في هذا العدد: جنان الدويهي، جيد بكداش الباشا، سابين حاتم، بسمة عبد الخالق، مايا بصيبص، كارل ريحان وجوزيان شبلي
إدارة فنيّة: بسام قهوجي
تصميم وتنفيذ: دوللي هاروني
طباعة: Dar El Kotob - DOTS

يُمكن إرسال مقالاتكم بواسطة البريد الالكتروني على العنوان التالي:
institute@finance.gov.lb
هاتف: 01/425147 - 01/425149
فاكس: 01/426860
www.institutdesfinances.gov.lb

IOFLebanon IOFLebanon Institut des Finances Basil Fuleihan

REPUBLIQUE LIBANAISE
MINISTERE DES FINANCES

Édité par
معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
Institut des Finances Basil Fuleihan

Hadith El Malia

Lettre interne du ministère des Finances - Novembre 2018 - Numéro 66

Le Budget ... Une priorité

En dépit des efforts entrepris par le ministère des Finances au cours des 4 dernières années, les effets néfastes de la crise politique continuent de peser sur l'économie du pays et réduisent l'impact des mesures prises pour rétablir une rigueur fiscale et financière, notamment les mesures budgétaires de préparation des lois de budget depuis 2014, la ratification des budgets de 2017 et 2018 et la finalisation du projet de loi de 2019 dans les délais constitutionnels.

En effet, le ministère des Finances a achevé la préparation du projet de loi budgétaire pour 2019 et l'a déposé au secrétariat général du Conseil des Ministres. Cependant, la crise politique suite aux élections législatives, a entravé le processus budgétaire normal.

Bien que les délais constitutionnels aient été respectés et que le budget ait été présenté au Conseil des ministres avant la fin du mois d'août, l'absence de gouvernement a empêché sa transmission au Parlement.

Aujourd'hui, et après que le Liban ait remis sur pieds son processus budgétaire, aucun retour en arrière ne serait acceptable. La discussion du budget - élément de planification et de politique publique - et son adoption doivent être les priorités du nouveau gouvernement. Cependant, l'adoption seule du budget n'est plus suffisante; elle doit être accompagnée de la mise en œuvre d'un plan de réformes économiques, bouée de sauvetage pour éviter que le Liban ne sombre un peu plus chaque jour.

Ali Hassan Khalil
Ministre des Finances

Finances publiques

Effective Governance for Sustainable Development: a set of principles for countries to achieve the 2030 Agenda

A view from the he UN Committee's meeting

The UN Committee of Experts on Public Administration (CEPA) and UN DESA have recently issued a set of 11 Principles for Effective Governance for Sustainable Development, that were endorsed last July by the UN Economic and Social Committee. These principles, that take into account various governance structures, levels of capacities as well as national priorities for development provide useful guidance for countries to realize the 2030 Sustainable Development Agenda and achieve the SDGs.

The 11 principles are divided under three pillars:

1. Effectiveness that includes the principles of competence, sound policy-making and collaboration.
2. Accountability that features the principles of integrity, transparency and Independent oversight.
3. Inclusiveness, including principles for leaving no one behind, non-discrimination, participation, subsidiarity, and intergenerational equity.

According to the authors, the principles "have been developed to help interested countries, on a voluntary basis, build effective, accountable and inclusive institutions at all levels, with a view to achieving the shared vision for the people and the planet". They can be applied across the public administration, to executive, legislative and regulatory branches of government. But effectively operationalizing the principles require the definition of criteria and mechanisms for evaluating their implementation impact and make sure that practices are well defined and actionable in different contexts. This next step will be on the agenda of the CEPA 18th session to be held in April 2019.

For more information on the principles or to read the full article: http://sdg.iisd.org/commentary/guest-articles/effective-governance-for-sustainable-development-11-principles-to-put-in-practice/

Conflict Management Training Program p. 3

International relations

The Institute's Director at the 17th Session of the CEPA and the 2018 World Public Service Forum

The President of the Institut des Finances Basil Fuleihan, Ms. Lamia Moubayed Bissat shares a photo with fellow CEPA members at the Committee's meeting in New York, April 2018.

Following her appointment by United Nations Secretary-General António Guterres to the United Nations Committee of Experts in Public Administration (CEPA) last July, the President of the Institut des Finances Basil Fuleihan, Ms. Lamia Moubayed Bissat, participated to the Committee's 17th reunion which was held in New York in April 2018.
The CEPA, which supports the work of the United Nations Economic and Social Council (ECOSOC), contributes to the "promotion and development of public administration and governance among Member States" and regularly presents recommendations to the ECOSOC and to the High-Level Political Forum on the governance and public administration dimensions of sustainable development.(*)
This occasion was an opportunity for members to discuss the most recent approaches to achieving the 16th Sustainable Development Goal, to "promote peaceful and inclusive societies for sustainable development, provide access to justice for all and build effective, accountable and inclusive institutions at all levels".
Capitalizing on these discussions, the CEPA presented its report to the ECOSOC, which adopted, in July 2018, several recommendations including the need to promote policy and institutional coherence, to effectively mobilize, allocate and manage budgetary resources, and to build the awareness, competencies, and skills of civil servants.
Ms. Moubayed's participation to the CEPA's annual convention bolsters Lebanon's international presence and coincided with the Lebanese government's commitment to several key reform areas within the framework of the CEDRE conference which was held in Paris earlier that same month. It gives a much-needed voice to the MENA region, which is still witnessing ongoing conflicts, and in which post-conflict reconstruction and State-building will become inseparable from progress towards the SDG's.
Ms. Moubayed's input to the CEPA's annual meeting was followed by her nomination as a member of the task force in charge of evaluating applications to the prestigious "UN Public Service Award" and a spokesperson at the World Public Service Forum, which was held from the 21st to the 23rd of June 2018 in Marrakech, Kingdom of Morocco.
On that occasion, she addressed the issue of financing development and presented a policy brief on "Localizing the SDG's: Mobilizing New Resources and Fair Resources Sharing with Local Institutions". Financing development remains one of the most pressing challenges facing the achievement of the SDG's and will be a crucial obstacle to overcome for the achievement of Agenda 2030 in the MENA region.

(*) for more information, check: Committee of Experts on Public Administration, URL: https://publicadministration.un.org/en/cepa and http://www.un.org/en/events/publicserviceday/award.shtml

L'institut lance sa nouvelle plateforme web

Dans le cadre de sa stratégie numérique, l'Institut a déployé en Octobre sa nouvelle plateforme web.
Cette nouvelle plateforme numérique est un vecteur de communication institutionnelle qui présente en un coup d'œil, les métiers de l'Institut, de façon simple mais exhaustive. Elle souligne la position leader de l'Institut sur le marché de la formation aux métiers des finances publiques et à la bonne gouvernance au Liban et dans la région.
Il s'agit d'une plateforme capable de catalyser la dissémination du contenu généré par les trois métiers principaux de l'Institut: la formation, la publication et l'accès à l'information notamment via son centre de ressources, la Bibliothèque des Finances.
Son objectif est de se rapprocher des utilisateurs et de leur pousser les contenus et les services qui leur conviennent.

Elle est également un espace d'annonce, de promotion et d'archivage des activités de l'Institut à savoir :

- les programmes de formation disponibles (calendrier et thèmes),
- les publications ,
- les acquisitions de la bibliothèque,
- les partenariats
- ainsi que les « news » et coupures de presse mises à jour quotidiennement.

N'hésitez pas à visiter cette nouvelle plateforme www.institutdesfinances.gov.lb

Régie

Conflict Management Training Program At the Regie Libanaise de Tabacs et Tombacs

A view from the training

"Conflict Management Program" is a must nowadays

By **Armen Balian**, the attending LCRN trainer/coach - September 14, 2018

International corporate surveys show that managers now spend about 20 percent of their time on conflict resolution. In the MENA region this figure is estimated at even higher rates.

Conflicts are a normal and healthy part of life. Since they will occur, what is most important is how we understand, resolve and learn from them; this is what makes "Conflict Management training" essential on both personal and professional development. The Lebanon Conflict Resolution Network which is a leading specialized conflict resolution consultancy established in Beirut in 1996, gives organizational and community leaders true insight and effective strategies for working through conflicts constructively without digressing into silence or violence.

"Conflict Management Program" is a must nowadays, in both the public sector and public administration

As organizations travel further into the future, they face such specific challenges as expanding responsibilities and complexity of tasks, improving the quality of service (both internally and externally), building commitment to and consistency in a shared mission, and enhancing individual and team contributions.

Meeting these challenges requires organizational leaders and associates to constantly initiate and respond to change and development. These changes often instigate friction, disagreements and conflict.

Deadlines, change, stress, miscommunication, confusion over responsibilities there is no shortage of opportunities for conflict and disagreement in the workplace. However, there is a loss of productivity, profitability and morale when employees and managers are not capable of dealing with disagreements and conflicts constructively.

The LCRN conflict management training program teaches public sector managers to take the initiative in resolving conflict with their workplace teams and external stakeholders by cooperating to find win/win solutions for most disagreements through constructive confrontations.

In all sectors, including the public one, organizational problem solving cannot be allowed to have a high relational collateral damage. The science of conflict management harmonizes the substantial and relational priorities in problem solving.

Conflict Management training essential on both personal and professional development

The experience with the Regie Libanaise de Tabacs et Tombacs (RLTT)

Based on a well-studied need assessment undertook by the Institute of Finance (IOF) and with the full support and encouragement of its administration, the RLTT since 2017 has enrolled three managerial and staff target groups into conflict management training and coaching. All the delegates have been very committed learners relishing the opportunity to acquire modern relationship management techniques and strategies to augment their technical problem solving skills. After their training, all delegates were granted a month to apply the learning and return with applied case studies. Most have creatively applied the learning and some delegates had distinguished courageous applications across generational, gender, departmental and personal divisions infusing collaborative management principles and praxis.

Témoignage

From strangers to family: My experience at the Institute of Finance

Christelle with some of her colleagues

By **Christelle Barakat,** Lebanese American University

An internship at the Institute of Finance is more than just an internship; it is about acquiring a family, continuous learning and striving for excellence, and initiating a change. It is about something bigger, purposeful and meaningful. I came to the Institute for an internship to acquire more experience; I ended up gaining that and a family.

Although the time I spent there was relatively short and passed even quicker than expected, I was able to engage in numerous projects and get a feel of the Institute's atmosphere. Every person I have worked with has marked me in his/her own way: from Mr. Carl Rihan who was my direct supervisor, to Mr. Iskandar Boustany, Mrs. Jide Begdache Bacha, Ms. Basma Abdel Khalek, Mrs. Sabine Hatem Khalil and last but not least, Mrs. Lamia Moubayed Bissat. Each of these people had a lot of knowledge to transfer to me with their manifold life experiences. Considering the brevity of my internship, I was not able to work with more people; nonetheless, I did get to meet everyone else at the Institute and every single one of those people had a role in making my experience a successful and pleasurable one, with their kind-hearted spirits and welcoming personalities.

Indeed, the Institute makes one feel at home; it is not about the location of the place, nor about the rooms; it is about the people - even though the training rooms fill one with inspiration due to the messages written on the walls that embody a wind of change encouraging visitors to keep moving in life. In many ways, I find many commonalities between the Institute of Finance and myself; most prominent of them is its orientation towards excellence - something that I have pledged my life to continuously aim for and reach. That said, it is only natural then for me to have felt at home, surrounded by people who are all honest, light-hearted, passionate, and intelligent.

Moreover, having a background in political sciences and international affairs, I was able to experience the linkages between finance and my major and to reflect on their entanglement. As it turned out, the worlds of finance and governance were extremely interesting to explore; there was more to them than meets the eye. Overall, it was refreshing to learn in-depth about concepts specifically related to finance and economics. My internship may have ended and I may have left the Institute, but in my heart I hold all the love for this unique place and for these more than special people and I know that they will welcome me with open arms and open hearts at any given time.

La Bibliothèque des Finances

Finances publiques / François Adam.- Paris : Presses de Sciences Po/Dalloz, 2018

Les finances publiques françaises sont entrées dans le XXIe siècle sous le signe de la réforme : dès 2001, une modernisation rapide et ambitieuse du droit et des procédures budgétaires et comptables a été entreprise à la suite de la loi organique relative aux lois de finances (LOLF) ; puis la surveillance des politiques budgétaires au niveau européen a conduit à revoir la gouvernance des finances publiques au début des années 2010.

Dans ce cadre exigeant, la réduction des déficits s'impose comme un défi majeur pour toutes les administrations - État, sécurité sociale, collectivités territoriales - qui doivent trouver de délicats équilibres entre la dynamique des politiques publiques et la contrainte budgétaire. Dans le même temps, la politique fiscale reste marquée par une forte instabilité, signe de la difficulté à concilier des objectifs politiques et économiques multiples, notamment la progressivité du système de prélèvements et sa compétitivité au plan international.